الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

المملكة المغربية

جمعية الحمامة البيضاء
لحقوق الأشخاص في
وضعية إعاقة بالمغرب

Association Colombe Blanche pour les Droits des Personnes en Situation de Handicap Au Maroc
The White Dove Association for The Rights of PWD In Morocco

آليات الديمقراطية التشاركية رافعة لدمج بعد الإعاقة في البرامج التنموية الترابية

دليل الممارسات الفضلى

مشروع بدور نشارك

www.acbmaroc.org

2026

آليات الديمقراطية التشاركية رافعة لدمج بعد الإعاقة في البرامج التنموية الترابية

دليل الممارسات الفضلى

من إعداد السيدين:

عبد المالك أصريح

وصفوان حيون

ماي 2026

لائحة المحتويات:

كلمة رئيس الجمعية:.....4

تقديم عام: 5

الجزء الأول: الإطار المفاهيمي والمعياري للإعاقة والديمقراطية التشاركية 8

I. الإطار المفاهيمي والمعياري لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.. 9

II. الإطار المفاهيمي والقانوني للديمقراطية التشاركية بالمغرب.....14

III. التكامل بين النموذج الاجتماعي للإعاقة والديمقراطية التشاركية.....20

الجزء الثاني: الممارسات الفضلى.....21

I. ممارسة فضلى تتعلق بإرساء هيئة استشارية تعنى بقضايا الإعاقة بجماعة تطوان. 22

II. الممارسة الفضلى المتعلقة بإعداد المخطط الترابي للإعاقة لمدينة سلا..... 27

III. ممارسة فضلى تتعلق بتقديم عريضة لجماعة بني ملال من طرف جمعية الأثر الجماعي للشباب لتفعيل مشروع الولوجيات في إطار البرنامج الوطني مدن ولوجة..... 30

IV. الممارسة الفضلى المتعلقة بتقديم عريضة لاعتماد لغة الإشارة من طرف جماعة طنجة 34

V. مأسسة فضاء تشاوري حول الإعاقة كمدخل لإدماج الولوجيات في السياسات الترابية بمدينة طنجة..... 38

VI. ممارسة تتعلق بالدمج العرضاني لبعد الإعاقة في برامج وسياسات جماعة آيت يوسف وعلي بإقليم الحسيمة 41

VII. ممارسة فضلى تتعلق بإدماج بعد الإعاقة في السياسة الترابية لجماعة وزان..... 45

VIII. ممارسة فضلى تتعلق بتقديم عريضة لإدماج بعد الإعاقة في مساطر وإجراءات الترخيص/ البناء والتعمير بمدينة القصر الكبير..... 50

IX. الممارسة الفضلى المتعلقة بخلق دينامية وطنية لتقوية القدرات والترافع في مجال الإعاقة..... 55

الجزء الثالث: خلاصات تقاطعية وتوصيات عامة.....59

I. خلاصات تقاطعية مستخلصة من مجموع الممارسات الفضلى 60

II. توصيات عامة لتعزيز نجاعة الممارسات التشاركية الدامجة 62

كلمة رئيس الجمعية:

يشهد المغرب خلال السنوات الأخيرة دينامية متزايدة في مجال تعزيز المشاركة المواطنة، في إطار التحولات الدستورية والمؤسساتية التي كرسها دستور سنة 2011، والذي جعل من الديمقراطية التشاركية ركيزة أساسية لتجويد السياسات العمومية وتعزيز مشروعيتها المجتمعية. وقد شكل هذا التحول فرصة مهمة لفتح آفاق جديدة أمام المجتمع المدني، للمساهمة الفعلية في صياغة البرامج والسياسات التنموية.

وفي هذا السياق، برزت خلال السنوات الماضية مجموعة من المبادرات والممارسات الترابية التي سعت إلى توظيف آليات الديمقراطية التشاركية من أجل إدماج بعد الإعاقة في البرامج التنموية الترابية، إذ يأتي هذا الدليل من منطلق حرص جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب على تثمين هذه الدينامية، وتقاسم التجارب الرائدة في هذا المجال.

وعليه، فإن هذا الكتيب لا يسعى فقط إلى عرض نماذج ملهمة، بل يطمح إلى المساهمة في ترسيخ ثقافة تشاركية دامجة، تجعل من إدماج بعد الإعاقة التزاما مؤسسيا مستمرا، لا رهينا بالإرادة الفردية أو السياقات الظرفية. ثقافة قوامها مبدأ "لا شيء لنا بدوننا"، باعتباره أفقا عمليا لإعادة بناء العلاقة بين المواطنات والمواطنين والمؤسسات، وتعزيز حكامة تشاركية تضع الكرامة، والإنصاف، والمشاركة الفعلية في صلب التنمية الترابية والمجتمعية.

وإنني، بهذه المناسبة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لعضو المكتب التنفيذي للجمعية السيد عبد المالك أصريح، الذي أشرف على إعداد هذا الدليل، بمساهمة بعض أطر الجمعية، واللذين بذلوا جهدا علميا وميدانيا كبيرا في إنجازه، في إطار عمل تطوعي يعكس روح الالتزام والمسؤولية التي تميز عمل الجمعية.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني العميق لكافة الجمعيات والمنظمات التي ساهمت في تقاسم معطيات تجاربها وممارساتها، وساهمت في إغناء هذا الدليل، بما يعكس حيوية المجتمع المدني المغربي وتراكم خبراته في مجال الترافع من أجل حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

إننا نأمل أن يشكل هذا الدليل مرجعا عمليا للفاعلين الترابيين، من جماعات ترابية، وهيئات استشارية، ومنظمات مجتمع مدني، وكذا للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم، بما يسهم في تطوير مبادرات جديدة، وتعزيز مسارات ديمقراطية تشاركية أكثر إنصافا وإدماجا.

محمد أجعوب:

رئيس جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب

تقديم عام:

1. سياق إعداد الدليل:

يعد تعزيز المشاركة المواطنة حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، ومدخلا أساسيا لصياغة سياسات عمومية عادلة، وهو ما كرسه دستور 2011 والقوانين التنظيمية المؤطرة لمختلف آليات الديمقراطية التشاركية، حيث تمت مأسسة الحوار والتشاور، بالإضافة إلى إسناد أدوار دستورية جديدة للجمعيات، تتعلق بالمشاركة في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، والبرامج التنموية الترابية، انطلاقا من مفهوم الديمقراطية التشاركية وذلك بهدف توسيع قاعدة مشاركة المواطنين والمواطنات في اتخاذ القرار بما يخدم شرعيتها ومصداقيتها.

وأثبتت التجربة أهمية استعمال هذه الآليات لتجويد السياسات العمومية رغم محدودية الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لها، وإن كانت مجمل تقييمات هاته التجربة التي تجاوزت خمسة عشر سنة، تثبت أن استعمالها كان محدودا، هذا من جهة.

وقد شهد العمل الرسمي في مجال الإعاقة خلال السنوات تطورا ملحوظا، استنادا لأحكام الدستور إذ تم اعتماد النموذج الاجتماعي في التعاطي مع قضايا الإعاقة، وأساسا لبناء سياسات عمومية في هذا المجال، كما سعت الترابية إلى تحسين أدائها على هذا المستوى، وقد شكلت تجربة العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال، والممثلة للأشخاص في وضعية إعاقة، رافعة أساسية لهذا التحول، خاصة على المستوى الترابي، إذ وظفت الآليات الترابية للديمقراطية التشاركية لكسب رهان سياسات وبرامج ترابية دامجة.

وفي هذا السياق يندرج إعداد هذا الدليل، وهو من المخرجات الأساسية لمشروع بدورنا نشارك، الذي تنجزه جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، بشراكة مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، انطلاقا من تراكمها وقيادتها لعدد من المبادرات الترافعية الوطنية.

2. أهداف الدليل:

ويهدف هذا الدليل بشكل أساسي إلى:

أ. ترصيد الممارسات الفضلى المتعلقة بتوظيف آليات الديمقراطية التشاركية في دمج بعد الإعاقة في البرامج التنموية الترابية.

ب. توفير إطار مرجعي، نظري وإجرائي لتوظيف آليات الديمقراطية التشاركية في دمج بعد الإعاقة في البرامج التنموية الترابية.

ت. تثمين جهود منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال تفعيل الديمقراطية التشاركية والتعريف بها.

3. الفئات المستهدفة وكيفية استعماله:

أ. الفئات المستهدفة:

- الأشخاص في وضعية إعاقة.
- منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة.
- الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.
- الجماعات الترابية.
- الهيئات الاستشارية التابعة للجماعات الترابية.
- الجمعيات العاملة في مجال التنمية المحلية الشاملة.

ب. كيفية استعماله:

- للاستلهام منه والاستئناس به في تطوير تجارب مماثلة.
- لإقناع الجماعات الترابية بتبني مبادرات مماثلة.
- لعرضه وتوظيفه خلال الورشات التكوينية والندوات الحوارية.

4. منهجية إعداد الدليل:

تم إعداد هذا الدليل وفق المنهجية التالية:

- الإطلاع على الوثائق القانونية والعلمية ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية وبمقاربات الإعاقة.
- صياغة شبكة معايير لتحديد الممارسات الفضلى في مجال توظيف آليات الديمقراطية التشاركية في دمج بعد الإعاقة في البرامج التنموية الترابية.
- تجميع الوثائق المرتبطة بكل مبادرة على حدة، وتحليلها.
- الاستماع النشط عبر إتاحة الفرص لقادة هاته التجارب لتقديمها خلال الموائد الجهوية الحوارية التي نظمت في إطار المشروع المذكور.
- التواصل المستمر مع الجمعيات صاحبة المبادرات، لإشراكها في عملية الترصيد وتدقيق المعطيات.
- صياغة الدليل.

5. مضمون الدليل:

يتكون هذا الدليل من مدخل عام وثلاثة أجزاء، يتناول المدخل سياق إعداده، أهدافه، منهجية إعداده، وكيفيات استعماله، ويعرض الجزء الأول الإطار النظري والقانوني للديمقراطية التشاركية، ويعرف بنماذج فهم الإعاقة، بينما يقدم الجزء الثاني الممارسات الفضلى المتعلقة بتوظيف آليات الديمقراطية التشاركية في دمج بعد الإعاقة في البرامج التنموية الترابية، وخصص الجزء الثالث للخلاصات التقاطعية المستخلصة من هذه التجارب، والتوصيات ذات الصلة بها.

الجزء الأول: الإطار المفاهيمي والمعياري للإعاقة والديمقراطية التشاركية.

I. الإطار المفاهيمي والمعياري لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.

أولا: نماذج فهم الإعاقة

يعد مفهوم الإعاقة من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولات عميقة عبر التاريخ، سواء على مستوى التعريف أو على مستوى المقاربات المعتمدة في فهمها والتعامل معها. فلم يعد ينظر إلى الإعاقة اليوم باعتبارها خاصية ثابتة أو وضعا فرديا معزولا، بل كوضعية مركبة تنتج عن تفاعل الشخص مع محيطه الاجتماعي والمؤسساتي والثقافي، وبالذات مع مختلف الحواجز البيئية.

وفي هذا الإطار، تشير نماذج فهم الإعاقة إلى الأطر النظرية التي تم تطويرها قصد تفسير طبيعة الإعاقة، وتحديد أسبابها، وتوجيه السياسات والتدخلات المرتبطة بها. وتُعد هذه النماذج أدوات تحليلية أساسية لفهم كيفية انتقال المجتمعات من منطق الإقصاء والتهميش، إلى منطق الإدماج والتمكين وضمان الحقوق.

وقد عرفت نماذج الإعاقة تطورا تاريخيا ارتبط بالتحولات الفكرية والدينية والعلمية والسياسية داخل المجتمعات

ويظهر تطور نماذج فهم الإعاقة انتقالا تدريجيا من مقاربات تهمش الشخص في وضعية إعاقة، إلى مقاربة تعترف به كفاعل وكمواطن كامل الحقوق. ويعد النموذج الحقوقي اليوم المرجعية الأساسية في صياغة السياسات العمومية، باعتباره يدمج الأبعاد الاجتماعية والقانونية والحقوقية، ويضع المسؤولية على عاتق الدولة والمجتمع لضمان الإدماج والمساواة.

وفيما يلي نعرض أهم خصائص النماذج النظرية السابق ذكرها:

أ. النموذج الخيري الإحساني:

العناصر	الوصف
تعريف النموذج الخيري الإحساني	• النموذج الخيري الإحساني يعتمد على فكرة أن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى العطف والمساعدة من الآخرين. • ينظر إليهم على أنهم ضعاف أو عاجزون، وتتمحور المساعدة حول تقديم الدعم الخيري أو المادي لهم.
مبادئ النموذج الخيري الإحساني	• الإحسان والعطاء: تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة من باب الإحسان والتعاطف. • المسؤولية الاجتماعية: يُنظر إلى المجتمع على أنه مسؤول عن رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الدعم لهم. • الرعاية والحماية: توفير مؤسسات ودور رعاية للأشخاص ذوي الإعاقة لحمايتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية.
كيف ينظر النموذج الخيري إلى الإعاقة	• يرى الإعاقة على أنها مأساة شخصية أو بلاء يجب على المجتمع التخفيف منه عن طريق التبرعات أو الرعاية. • يتم التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة كأشخاص محتاجين يتطلبون الدعم والرعاية وليس كأفراد مستقلين لهم حقوق.
آثار النموذج الخيري على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	• أدى هذا النموذج إلى إقامة مؤسسات خيرية ودور رعاية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.. • غالباً ما يعزز الاعتماد على الآخرين ويقلل من استقلاليتهم. • يتلقى الأشخاص المساعدة بناءً على التعاطف بدلاً من اعتبارهم كأفراد لديهم قدرات يمكن تطويرها.
الانتقادات الموجهة للنموذج الإحساني وحدوده	• يعزز فكرة الضعف وعدم الكفاءة والدرة / "الاهلية "لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. • يتجاهل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والعمل والاندماج الاجتماعي. • يكرس تبعية الأشخاص ذوي الإعاقة ويحولهم إلى مستفيدين من الدعم بدلاً من فاعلين في المجتمع.

ب. النموذج الطبي:

العناصر	الوصف
تعريف النموذج الطبي	• يعرف النموذج الطبي الإعاقة كحالة صحية أو خلل وظيفي داخل الفرد يجب علاجه أو تصحيحه من خلال التدخل الطبي. • يتم التركيز على التشخيص والعلاج، مما يجعل الإعاقة مسألة شخصية تتعلق بالصحة الجسدية أو العقلية.
مبادئ النموذج الطبي	• الإعاقة هي مشكلة فردية ناتجة عن قصور أو خلل صحي . • الحل يكمن في العلاج أو التأهيل الطبي لاستعادة أو تحسين الوظائف المفقودة • الأطباء والمهنيون الصحيون هم الأفراد الرئيسيين في التعامل مع الإعاقة.
كيف ينظر النموذج الطبي إلى الإعاقة	• يتم النظر إلى الإعاقة على أنها مشكلة طبية بحتة تحتاج إلى تشخيص وعلاج. • يعتبر الشخص ذو الإعاقة مريضاً يحتاج إلى العلاج الطبي لتخفيف القيود التي تفرضها حالته الصحية.
آثار النموذج الطبي على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	• أدى إلى تطور كبير في المجالات الطبية والتأهيلية التي تساعد على تحسين الوضع الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة. • ومع ذلك، ركز هذا النموذج على الجانب الطبي البحت وأهمل الجوانب الاجتماعية والنفسية والبيئية.
انتقادات النموذج الطبي وحدوده	• يتجاهل الجوانب الاجتماعية والبيئية التي قد تساهم في زيادة أو تقليل تأثير الإعاقة . • يعزز فكرة أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم مرضى أو غير مكتملين . • يعتمد بشكل كبير على التدخلات الطبية وقد لا يأخذ في الاعتبار أهمية التكيف الاجتماعي.

ت. النموذج الاجتماعي:

العنصر	المحتوى
تعريف النموذج الاجتماعي	• النموذج الاجتماعي للإعاقة يعتبر أن الإعاقة ناتجة عن الحواجز الاجتماعية، البيئية، والتنظيمية التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع
مبادئه	• الإعاقة ليست مشكلة فردية بل هي نتيجة للعوائق التي يضعها المجتمع. • التغيير الاجتماعي وإزالة الحواجز هما الحل لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة
كيف ينظر النموذج الاجتماعي إلى الإعاقة	• يرى أن الإعاقة ليست في الشخص نفسه ولكن في الهيكل الاجتماعي الذي لا يتيح لهم المشاركة الكاملة بسبب وجود حواجز مادية، تعليمية، أو اجتماعية
آثار النموذج الاجتماعي على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	• يؤدي إلى سياسات تهدف إلى إزالة الحواجز الاجتماعية والمعمارية، مثل بناء منشآت عمومية مهيأة، وإدماجهم في التعليم وسوق العمل
انتقادات النموذج الاجتماعي وحدوده	• ينتقد بأنه لا يأخذ في الاعتبار الجوانب الطبية والفردية للإعاقة، حيث تظل بعض الاحتياجات الشخصية مرتبطة بالعلاج والرعاية الطبية

ث. النموذج الحقوقي:

العناصر	الوصف
تعريف النموذج الحقوقي أو المقاربة القائمة على حقوق الإنسان	• يرى النموذج الحقوقي أن الإعاقة هي مسألة حقوقية ترتبط بالكرامة الإنسانية والمساواة، تتمحور حول الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كأفراد متساوين في الحقوق والفرص مثل أي فرد آخر في المجتمع، وفقا للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
مبادئ النموذج الحقوقي	• الإعاقة هي قضية حقوقية تتعلق بالعدالة والمساواة • الأشخاص ذوو الإعاقة لديهم نفس الحقوق والحريات مثل غيرهم من المواطنين • التركيز على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم الكاملة في جميع مجالات الحياة من خلال إزالة الحواجز. • الالتزام بالمعايير الدولية مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) الصادرة عن الأمم المتحدة
كيف ينظر النموذج الحقوقي إلى الإعاقة	• ينظر إلى الإعاقة باعتبارها قضية حقوقية ويؤكد أن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يعاملوا على قدم المساواة مع الآخرين • يجب توفير بيئة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم الكاملة كمواطنين، بدلا من التعامل معهم كأشخاص يحتاجون إلى الرعاية
آثار النموذج الحقوقي على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	• أدى هذا النموذج إلى وضع قوانين وسياسات تعترف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحميها، يعزز من شمولية السياسات الاجتماعية، التربوية، والاقتصادية، ويركز على ضمان التساوي في الفرص وإزالة التمييز
مزايا ومساهمات النموذج الحقوقي في عملية الدمج	• يدافع عن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على تعليم وفرص عمل متساوية والولوج إلى الرعاية الصحية والخدمات العامة. • يعزز من استقلالية وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الاعتراف بهم كأفراد ذوي حقوق متساوية • يدعم تبني سياسات الدمج ويشجع على التغيير المجتمعي والتشريعي لتحسين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة. • يؤسس لإطار قانوني دولي يلزم الدول باحترام وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ثانيا: المرجعية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

تشكل حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها، حيث تستمد معاييرها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية وبعض الأدبيات الأممية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

وقد شكل اعتماد الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سنة 2006، منعطفا حاسما في مسار حماية وتعزيز حقوق هذه الفئة. فقد جاءت الاتفاقية لتكرس مقاربة حقوقية شمولية، تقوم على الانتقال من منطق الإحسان إلى منطق الحقوق والتمكين، ومن التعامل مع الإعاقة كمشكلة فردية إلى اعتبارها بناء اجتماعيا ناتجا عن مختلف الحواجز البيئية، بما في ذلك الثقافية التي تحول دون تحقيق المشاركة الاجتماعية الشاملة والمتكاملة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وترتكز الاتفاقية على مجموعة من المبادئ الأساسية، من بينها احترام الكرامة المتأصلة، وعدم التمييز، والاستقلالية، والمشاركة الكاملة والفعالة، وتكافؤ الفرص، وإمكانية الوصول. كما تُلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير تشريعية ومؤسساتية وإجرائية لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتوفر الاتفاقية آليات دولية ووطنية لرصد وتتبع إعمالها، كما تتيح للأشخاص في وضعية إعاقة إمكانية الانتصاف من خلال إجراء الشكاوى، المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري الملحق بها.

وقد صادق المغرب على هذه الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري سنة 2009، مما يرتب عليه التزامات قانونية وأخلاقية وسياسية، تهم ملاءمة التشريعات الوطنية، واعتماد سياسات عمومية دامجة، وإحداث آليات للتتبع والتقييم، وضمان مشاركة منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة في إعداد وتنفيذ وتتبع السياسات ذات الصلة، واتخاذ كافة التدابير للتصدي لجميع أشكال التمييز على أساس الإعاقة.

ثالثا: الإطار القانوني الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

كرس دستور المملكة المغربية لسنة 2011 مقاربة حقوقية متقدمة فيما يتعلق بقضايا الإعاقة، حيث أدرجها ضمن الباب الثاني المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية، حيث يلزم الفصل 34 السلطات العمومية بوضع وتنفيذ سياسات عمومية موجهة خصيصا للأشخاص في وضعية إعاقة، تهدف إلى الوقاية من الهشاشة، وتيسير الولوج إلى الحقوق والحريات، وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ويعكس هذا المقتضى الدستوري انتقال الدولة من منطق التدخل الظرفي الرعائي، إلى منطق الالتزام بإعمال الحقوق، بما يجعل الإعاقة بعدا أفقيا ينبغي أخذه بعين الاعتبار في مختلف السياسات العمومية والبرامج التنموية الترابية.

كما نصت ديباجة الدستور على حظر كل أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الإعاقة، وهو ما يمنح لهذا المبدأ قيمة دستورية سامية.

وتعزز التأطير الدستوري بمنظومة قانونية وسياسية تهدف إلى تفعيل الحقوق الدستورية للأشخاص في وضعية إعاقة. ويأتي في مقدمتها القانون الإطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي حدد الأهداف العامة للدولة في مجال الإعاقة، وأقر مبادئ الكرامة، عدم التمييز، الاستقلالية، التيسيرات المعقولة، المساواة بين الجنسين، والتنوع البشري، مع التأكيد على مسؤولية القطاعات الحكومية والجماعات الترابية في إعمال هذه المبادئ، والمساهمة في تحقيق الأهداف المذكورة.

بالإضافة إلى القانون الإطار يحدد قانون الولوجيات الصادر سنة 2003، ومرسومه التطبيقي الصادر سنة 2011، ومختلف النصوص التنظيمية المتعلقة به، المفاهيم والمعايير الفنية المتعلقة بالولوجيات المعمارية والعمرانية، وولوجيات النقل، بما في ذلك النقل الجوي.

وتم مؤخرا إصدار المرسوم المتعلق ببطاقة الشخص في وضعية إعاقة، وهو بمثابة الوعاء التنظيمي والتقني لإرساء النظام الجديد لتقييم الإعاقة، اعتمادا على النموذج الاجتماعي الذي اعتمده المغرب.

II. الإطار المفاهيمي والقانوني للديمقراطية التشاركية بالمغرب

أولا: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

تعد الديمقراطية التشاركية إحدى الركائز الأساسية للتحول الديمقراطي المعاصر، باعتبارها نموذجا يهدف إلى توسيع مجال المشاركة في تدبير الشأن العام، وعدم حصره في المؤسسات المنتخبة أو النخب السياسية فقط، بل فتحه أمام المواطنات والمواطنين وهيئات المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، بوصفهم شركاء فعليين في صناعة القرار العمومي. ويرتكز هذا النموذج على قناعة مركزية مفادها أن السياسات العمومية كلما تم إعدادها وتنفيذها وتتبعها وتقييمها بمشاركة الفئات المعنية بها، كلما ارتفعت جودتها ونجاعتها، وتعززت مشروعيتها المجتمعية، وازدادت قدرتها على الاستجابة للحاجيات الحقيقية للساكنة.

ومن الناحية المفاهيمية، تشير الديمقراطية التشاركية إلى مجموع الآليات والمؤسسات والمساطر التي تمكن المواطنات والمواطنين، بشكل فردي أو جماعي، من المساهمة الفعلية في صناعة القرار العمومي، خارج القنوات التمثيلية الكلاسيكية، وهي تقوم على مبادئ أساسية، من بينها:

- المشاركة الواسعة والمستمرة.
- الإدماج وعدم الإقصاء.
- الشفافية والولوج إلى المعلومة.
- الحوار والتشاور.
- تقاسم المسؤولية بين الدولة والمجتمع.

ويستنتج من مختلف الممارسات الدولية أنها تأخذ عدة صيغ وأشكال منها:

- منتديات التشاور العمومي.
- العرائض الشعبية.
- هيئات استشارية محلية.
- لجان موضوعاتية.
- الميزانية التشاركية.
- مجالس الأحياء والمقاطعات.

أما في التجربة المغربية، فقد تبلورت الديمقراطية التشاركية ضمن نموذج تدرجي، يراعي خصوصيات البناء الدستوري والمؤسساتي، ويهدف إلى تجاوز اختلالات الديمقراطية التمثيلية، دون القطيعة معها. فهي ديمقراطية تشاركية "مؤطرة"، تمارس داخل حدود الدستور والقانون، وتقوم على آليات محددة.

ثانيا: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية:

1. الديمقراطية التشاركية من خلال دستور 2011.

شكل دستور 2011 نقطة تحول نوعية في مسار المشاركة المواطنة بالمغرب، إذ كرس لأول مرة بشكل صريح **الديمقراطية المواطنة والتشاركية** كمبدأ مؤطر لممارسة السلطة وتدبير الشأن العام.

فقد نص الفصل الأول من الدستور على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم، إلى جانب فصل السلط والحكامة الجيدة، على **الديمقراطية المواطنة والتشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة**، وهو ما يمنح للمشاركة بعدا بنيويا، وليس وظيفيا أو ثانويا.

وعزز الدستور هذا التوجه من خلال مجموعة من الفصول التي تؤسس لآليات عملية للمشاركة، من أبرزها:

- **الفصل 12** :الذي يقر بالدور المحوري لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إعداد القرارات العمومية وتتبعها وتقييمها، في إطار الديمقراطية التشاركية.
- **الفصل 13** :الذي يلزم السلطات العمومية بإحداث هيئات للتشاور قصد إشراك المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية.
- **الفصل 14** :الذي يمنح المواطنات والمواطنين حق تقديم ملتمسات في مجال التشريع، ضمن شروط يحددها قانون تنظيمي.
- **الفصل 15** :الذي يقر بحق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.
- **الفصل 27** :الذي يكرس الحق في الحصول على المعلومة، باعتباره رافعة أساسية للمشاركة المواطنة الفعالة.
- **الفصل 139** :الذي يُلزم مجالس الجماعات الترابية بإحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور، ويمنح المواطنات والمواطنين والجمعيات حق تقديم عرائض لإدراج نقط تدخل ضمن اختصاصات المجالس.

وتُظهر هذه المقتضيات أن الدستور المغربي لم يكتف بالإعلان عن المشاركة كمبدأ، بل ربطها **بآليات محددة** وبمستويات مختلفة (وطني، جهوي، إقليمي، محلي).

2. الآليات الوطنية للديمقراطية التشاركية.

أ. العرائض الموجهة إلى السلطات العمومية:

يؤطر الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية بموجب القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.107 بتاريخ 28 يوليوز 2016، كما تم تعديله وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 70.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.101 بتاريخ 8 سبتمبر 2021، وذلك في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 15 من دستور 2011.

ويعرف هذا القانون التنظيمي العريضة باعتبارها كل طلب مكتوب، ورقي أو إلكتروني، يتضمن مطالب أو اقتراحات أو توصيات، يتقدم بها مواطنات ومواطنون مقيمون بالمغرب أو خارجه، إلى السلطات العمومية المعنية، قصد اتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات، في إطار احترام أحكام الدستور والقانون.

وتوجه العرائض، حسب هذا الإطار القانوني، إلى:

- رئيس الحكومة؛
- رئيس مجلس النواب؛
- رئيس مجلس المستشارين.

ويشترط لقبول العريضة ما يلي:

- أن تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة.
- أن تكون المطالب أو المقترحات أو التوصيات التي تتضمنها مشروعة.
- أن تحرر بكيفية واضحة ومفهومة.
- أن تكون مرفقة بمذكرة مفصلة تبين الأسباب الداعية إلى تقديمها والأهداف المتوخاة منها.
- أن تكون مرفقة بلائحة دعم تتضمن توقيعات ما لا يقل عن 4000 داعم، بدل 5000 كما كان معمولا به سابقا.
- ألا توجه إلى أكثر من سلطة عمومية واحدة في نفس الوقت.

ب. ملتمسات التشريع:

يؤطر الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع بموجب القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق، الصادر تطبيقا لأحكام الفصل 14 من دستور 2011، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 71.21 الصادر سنة 2021. ويهدف هذا الإطار القانوني إلى تمكين المواطنات والمواطنين من المساهمة المباشرة في المبادرة التشريعية، في إطار احترام أحكام الدستور والثوابت الوطنية.

ويُعرِّف القانون التنظيمي الملتمس في مجال التشريع باعتباره كل مبادرة يتقدم بها مواطنات ومواطنون، مقيمون بالمغرب أو خارجه، بهدف المساهمة في المبادرة التشريعية، شريطة أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية ومقيدين في اللوائح الانتخابية العامة. كما يميز بين أصحاب الملتمس، ومدعميه، ولائحة دعم الملتمس، التي يمكن توقيعها إما ورقيا أو عبر البوابة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض.

ويشترط لقبول الملتمس أن يندرج ضمن الميادين التي يختص القانون بالتشريع فيها، وألا يتضمن اقتراحات أو توصيات تمس بالثوابت الجامعة للأمة، أو تتعلق بمراجعة الدستور أو القوانين التنظيمية، أو بقانون العفو العام، أو بالمجال العسكري، أو بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو تتعارض مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

كما يشترط أن:

- يكون الهدف من الملتمس تحقيق مصلحة عامة.
- يحرر بكيفية واضحة في شكل اقتراحات أو توصيات.
- يكون مرفقا بمذكرة مفصلة تبيّن الأسباب الداعية إلى تقديمه، والأهداف المتوخاة منه، وملخصا للاختيارات التي يتضمنها.
- يكون مرفقا بلائحة دعم موقعة من طرف 20.000 داعم على الأقل، تتضمن معطيات تعريفهم.

ثالثا: الآليات الترابية للديمقراطية التشاركية.

تعد الجماعات الترابية المجال الأكثر حيوية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، نظرا لقربها من المواطنات والمواطنين، وارتباطها المباشر بقضاياهم اليومية.

أ. آليات الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات

ينظم القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات مجموعة من الآليات، من أبرزها:

- هيئات التشاور العمومي، خاصة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛

- العرائض المقدمة من طرف المواطنات والمواطنين أو الجمعيات، للمطالبة بإدراج نقطة في جدول أعمال المجلس؛
- آليات الحوار والتشاور أثناء إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبع تنفيذه.

ب. آليات الديمقراطية التشاركية على مستوى العمالات والأقاليم

ينظم القانون التنظيمي رقم 112.14 هذه الآليات، مع التركيز على:

- إحداث هيئة استشارية للمساواة وتكافؤ الفرص؛
- إشراك المجتمع المدني في إعداد برنامج التنمية الإقليمية؛
- فتح المجال أمام العرائض الترابية وفق شروط محددة.

ت. آليات الديمقراطية التشاركية على مستوى الجهات

يتميز القانون التنظيمي رقم 111.14 بتوسيع مجال المشاركة، من خلال:

- إحداث ثلاث هيئات استشارية (المساواة والنوع، الشباب، الفاعلين الاقتصاديين)؛
- إشراك المجتمع المدني في إعداد برنامج التنمية الجهوية؛
- العرائض الجهوية المقدمة من طرف المواطنين والمواطنات.
- العرائض الجهوية المقدمة الجمعيات.

III. التكامل بين النموذج الاجتماعي للإعاقة والديمقراطية التشاركية

يمثل الربط بين "قضايا الإعاقة" و"آليات الديمقراطية التشاركية" في السياق المغربي رهانا استراتيجيا لمنظمات المجتمع المدني الملتزمة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، للتمكن من إعادة صياغة علاقة هذه الفئة بصناعة القرار، من خلال توظيف هذه الآليات لإزالة العوائق الاجتماعية التي يطرحها النموذج الاجتماعي للإعاقة، ويعتبرها السبب الرئيسي للإقصاء.

فالنموذج الاجتماعي يعتبر أن الإعاقة ليست في جسد الفرد بل في تصميم المجتمع. هنا، تصبح الديمقراطية التشاركية هي الأداة التنفيذية لهذا النموذج، من خلال **تحويل الحواجز البيئية إلى مطالب اجتماعية حقوقية**، عندما يصطدم شخص في وضعية إعاقة بغياب "التيسيرات المعقولة" في مرفق عمومي، فإن الديمقراطية التشاركية تسمح له بتحويل هذا "العائق المادي" إلى "مطلب قانوني" عبر عريضة ترابية أو وطنية.

كما أن عملية تسييس الإعاقة بالمعنى الإيجابي، أي إخراجها من الحيز الخاص (الطبي/العائلي) إلى الفضاء العمومي، فالإعاقة هنا تصبح محركا لتحسين التدبير العمومي، حيث يحفز صانع القرار على إعادة هندسة الفضاء العام ليتسع للجميع استجابة لضغط تشاركي مؤطر قانونا.

الجزء الثاني: الممارسات الفضلى

I. ممارسة فضلى تتعلق بإرساء هيئة استشارية تعنى بقضايا الإعاقة بجماعة تطوان.

ممارسة فضلى تتعلق بإرساء هيئة استشارية تعنى بقضايا الإعاقة بجماعة تطوان	
الإطار والسياق	جاء إحداث الهيئة الاستشارية للإعاقة لدى جماعة تطوان في سياق ترابي يتسم بالحاجة إلى تعزيز ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الفضاء الحضري وخدماته، وتفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في دستور 2011 والقوانين التنظيمية ذات الصلة. انطلقت التجربة سنة 2011 بمبادرة من جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، في إطار مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي وبشراكة مع Handicap International (HI) ، إذ صمم انطلاقا من مفهوم التنمية الدامجة وأسسها، ومن مخرجاته الأساسية إنشاء الفضاء التشاوري للولوجيات لمدينة تطوان كآلية تشاركية الأولى من نوعها على مستوى مدينة تطوان. تجذرت الممارسة لاحقا ضمن مشروع أوسع بعنوان "سياسات عمومية دامجة من أجل فعلية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة"، قبل أن تتطور تدريجيا نحو المأسسة الكاملة، من خلال تشاور داخلي وترافع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لدى المجلس الجماعي لإدراج هذه الآلية ضمن آليات الديمقراطية التشاركية، وهو ما تم فعلا سنة 2016. وقد تابع الفضاء التشاوري عمله في إطار نسق تراكمي، ففي سنة 2021 وخلال إعداد برنامج عمل الجماعة، تم تحويله إلى الهيئة الاستشارية للإعاقة لدى جماعة تطوان كآلية رسمية للحوار والتشاور، إذ تمكنت من دعم الجماعة لإعداد خطة عملها بشأن الإعاقة، وتقديم ثلاث آراء استشارية.
الهدف من الممارسة	**الهدف العام** تعزيز المشاركة العامة للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم في عمليات إعداد، تنفيذ وتقييم سياسات الجماعة وبرنامج عملها، بهدف تعزيز أثرها عليهم وعلى المجتمع المحلي ككل. **الأهداف الخاصة** • إدماج مقاربة الإعاقة بشكل عرضاني في برنامج عمل الجماعة. • تنظيم وتأطير عملية التشاور مع الأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم. • مواكبة الجماعة في عملية دمج بعد الإعاقة في سياساتها وبرامجها من خلال خبرة الجمعيات المتخصصة وقادتها. • توفير إطار لبناء قدرات الأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم في المشاركة في تدبير الشأن العام المحلي.
الآلية التشاركية المعتمدة	تمت إحداث الهيئة بمقرر لمجلس جماعة تطوان. تم تشكيلها استئناسا بدليل إرساء وتفعيل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، الصادر عن المديرية العامة للجماعات الترابية بوزارة الداخلية.

	تعتمد التجربة على هيئة استشارية دائمة، مهيكلة وفق نظام داخلي ومكتب مسير منتخب، ومجموعات عمل موضوعاتية. خلال دورتها الأولى بتاريخ 27 أبريل 2023: • صادقت الهيئة على الورقة التوجيهية والنظام الداخلي. • انتخبت مكتبها المسير بالاقتراع السري. • شكلت أربع مجموعات عمل: 1. إعداد وتتبع خطة عمل الإعاقة 2. الولوجيات والوصول الشامل 3. تتبع برنامج عمل الجماعة من منظور الإعاقة 4. بناء وتعزيز القدرات وقد أتاح هذا التنظيم توزيعا واضحا للمهام ومسؤولية جماعية في بلورة المقترحات.
منهجية إدماج بعد الإعاقة	اعتمدت الهيئة مقاربة منهجية تقوم على: **1. التشخيص وجمع المعطيات** • الاستفادة من الدراسات السابقة والتشخيصات الميدانية. • تحليل وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى المحلي. **2. البناء التشاركي للخطة** في مارس 2024 نظمت الهيئة ورشة تفاعلية لإعداد خطة عمل الإعاقة، بمشاركة مختلف الفاعلين، واعتمدت منهجية تشمل: • تجميع المشاريع والبرامج القائمة. • البحث عن الالتقائية بينها. • الاستفادة من تجربة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع. • تحديد محاور استراتيجية واضحة. **3. الإرساء، والتفعيل المؤسسي** خلال هذه المرحلة، انتقلت الهيئة إلى مستوى متقدم من الاشتغال المؤسسي تمثل في: • المصادقة على خطة عمل استراتيجية متكاملة تتضمن: ○ إدماج بعد الإعاقة في برنامج عمل الجماعة ○ الولوجيات وإمكانية الوصول ○ التنشيط الثقافي والفني والرياضي ○ الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية ○ المشاركة المواطنة ○ التتبع والتقييم

	• مرحلة تقديم الآراء الاستشارية: ○ المصادقة على رأي استشاري حول برنامج استعجالي للولوجيات الشاملة للمرافق الإدارية. ○ المصادقة على رأي استشاري حول إدماج بعد الإعاقة في تحيين برنامج عمل الجماعة. ○ المصادقة على رأي استشاري لتعزيز المشاركة المواطنة للأشخاص في وضعية إعاقة. وتجدر الإشارة أن هاته الخطة والآراء الاستشارية تم التداول بشأنها من طرف المجلس الجماعي والمصادقة عليها. وبذلك أصبحت الهيئة قوة اقتراحية معترف بها.
النتائج والأثر	**النتائج المؤسسية** • هيئة قائمة بذاتها بهيكل تنظيمي واضح. • خطة عمل للإعاقة معتمدة. • آراء استشارية رسمية مصادق عليها. **الأثر على السياسات المحلية** • إدماج بعد الإعاقة في تحيين برنامج عمل الجماعة. • توجيه مشاريع الولوجيات نحو مقاربة أكثر شمولًا واستعجالية. • تعزيز البعد الحقوقي في التخطيط المحلي. **الأثر المجتمعي** • تعزيز تمثيلية الأشخاص في وضعية إعاقة في النقاش العمومي. • رفع وعي المنتخبين والأطر التقنية بمقاربة الإعاقة. • ترسيخ ثقافة التشاور المنتظم بدل المقاربات الظرفية. **دور جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.** شكلت **جمعية الحمامة البيضاء** ركيزة أساسية في هذا المسار من خلال: • استثمار طويل المدى في بناء قدرات الفاعلين المحليين. • توفير الخبرة التقنية في مجال الإعاقة والتشريعات والمعايير. • المواكبة المستمرة لأشغال الهيئة، خاصة في إعداد خطة العمل وصياغة الآراء الاستشارية. • لعب دور الوسيط الإيجابي بين المجتمع المدني والجماعة. ويجسد هذا الدور نموذج شراكة استراتيجية، حيث تظل الجماعة صاحبة القرار السياسي، بينما توفر الجمعية الدعم التقني والخبرة التخصصية.

عوامل النجاح	• دينامية منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة وتراكمها المعرفي والخبراتي. • إرادة سياسية وانفتاح مؤسساتي واضح من جماعة تطوان. • وجود علاقة ثقة وتعاون بين الجماعة والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة. • إطار قانوني ودستوري داعم وإن كان يحتاج لتطوير من منظور الإعاقة. • وجود منظمات التعاون الدولي داعمة (الخبرة والتمويل). • وجود مشاريع لدى الجماعة تتعلق بالإعاقة. • هيكلة تنظيمية واضحة للهيئة. • اعتماد منهجية تشخيصية وتشاركية دقيقة. • ربط التشاور بإصدار آراء عملية قابلة للتنفيذ. • دعم تقني مستمر من المجتمع المدني المتخصص.
التحديات	• تفعيل الآراء الاستشارية. • توفير موارد مالية كافية لتفعيل الخطة. • الحفاظ على دينامية الهيأة وتجديد مكوناتها • ضعف إدماج بعض أنواع الإعاقات بشكل متكافئ في أعمال الهيئة (فئة الصم والإعاقة الذهنية).
قابلية نقل التجربة وتحويلها	التجربة قابلة للتكرار شريطة توفر: • مجلس جماعي منفتح. • نسيج جمعوي متخصص، فاعل وملتزم بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة. • إطار قانوني داعم. • منهجية واضحة لإعداد خطة عمل موضوعاتية.
الخلاصات والدروس المستخلصة	• البناء في إطار التراكم والثقة. • معا نصنع التغيير.

II. الممارسة الفضلى المتعلقة بإعداد المخطط الترابي للإعاقة لمدينة سلا

الممارسة الفضلى المتعلقة بإعداد المخطط الترابي للإعاقة لمدينة سلا	
الإطار والسياق	تتمثل الإشكالية الترابية في الازدياد المضطرد لنسب الإعاقة بالجهة، حيث وصلت نسبة الإعاقة من خفيفة إلى عميقة جدا إلى 4.7%. تمت مواجهة هذه الإشكالية عبر اعتماد آلية الحوار المجالي كصيغة تشاركية مركزية، تم على إثرها إعداد المخطط الترابي للإعاقة لمدينة سلا. تأطرت هذه الممارسة قانونيا ومؤسساتيا بأحكام دستور فاتح يوليوز 2011، لا سيما الفصل الأول والفصل 34، وبأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادق عليها المغرب، وكذلك بأحكام القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 خاصة المتعلقة بآليات الحوار والتشاور.
الهدف من الممارسة	الهدف العام هو تضمين بعد الإعاقة في برنامج عمل الجماعة والتعرف على الحلول الممكنة لإشكالات الإعاقة بالمدينة، ويهدف إلى تمكين المنتخبين من التعرف على المقاربات الحديثة للإعاقة والنهج الحقوقي. التغيير المنشود يتمثل في تحقيق سياسات عمومية محلية دامجة تتيح للأشخاص في وضعية إعاقة حق الولوج إلى نفس الخدمات والأنشطة وحق المشاركة التامة والمنصفة في الحياة المجتمعية.
الآلية التشاركية المستعملة	الآلية المعتمدة هي إعداد المخطط الترابي للإعاقة لمدينة سلا، عبر تنظيم ثلاث دورات تكوينية وثلاث لقاءات تشاورية. وقع اختيار هذه الآلية لتجسيد الدور الفعال للمجتمع المدني وتحقيق الالتقائية بين كافة الفاعلين التنمويين المحليين في إطار المنهجية التشاركية. مثلت جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة نسبة 45% من إجمالي المشاركين.
منهجية إدماج بعد الإعاقة	تم إدماج بعد الإعاقة عبر مراحل منهجية متتالية: • مرحلة الإعداد وتشكيل لجنة القيادة. • مرحلة جمع المعلومات. • مرحلة الحوار والتشاور لتحديد الأولويات. • مرحلة تنسيق المعلومات وصياغة النتائج النهائية للمخطط. وقد تضمن المخطط المحاور الاستراتيجية بشكل متناغم مع وثيقة السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. تضمنت أدوار الفاعلين مشاركة الجمعيات بنسبة 45% والمصالح الخارجية للقطاعات الحكومية بنسبة 29% والمنتخبين بنسبة 26%.
النتائج والأثر	تم تحقيق نتائج ملموسة تمثلت في إخراج "المخطط الترابي للإعاقة" لمدينة سلا، متضمنا رؤية ورسالة وقيم ومحاور إستراتيجية وأوراش عمل محددة. كما تم وضع "خطة عمل

	للمجتمع المدني" تتضمن مشاريع قابلة للإنجاز موكلة التنفيذ للجمعيات. يهدف المخطط إلى تغيير السياسات المحلية لجعلها دامجة.
عوامل النجاح	ساهمت عدة عوامل في نجاح الممارسة من أبرزها: • خبرة المدينة وتقاليدها في مجال التشاور العمومي. • خبرة ودينامية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالمدينة. • وجود إطار قانوني وتوجيهي قوي (الدستور، الاتفاقية الدولية، القانون التنظيمي). • الشراكة الفعلية مع جمعيات المجتمع المدني كطرف رئيسي. • المنهجية التشاركية الواضحة التي جمعت بين التكوين والحوار. • إشراك جميع الفاعلين المحليين الأساسيين (منتخبين، إدارة، جمعيات). • الوضوح في تحديد الأدوار (مشاريع تنفذها الجمعيات). • الرؤية الاستراتيجية التي تجاوزت التنفيذ إلى تبني قيم مثل النزاهة والعدل والالتزام.
التحديات	يتمثل التحدي الرئيسي في توفير الموارد المالية لتنفيذ المشاريع، حيث صنفت المخرجات المشاريع إلى نوعين: تلك التي تتطلب تدخلا إجرائيا وتلك التي "تتطلب موارد مالية لإنجازها في أفق 2025"، مما يشير إلى أن التحدي المالي كان حاضراً في التخطيط وتم التعامل معه من خلال التصنيف ووضع أفق زمني.
قابلية نقل التجربة وتحويلها	يمكن تكرار هذه الممارسة وتوسيعها، إذ تقدم نموذجا واضحا للحوار المجالي المنظم. من الشروط المؤسساتية والترابية المساعدة على ذلك وجود إطار قانوني داعم، ونسيج جمعوي نشيط، وإرادة سياسية محلية، وقدرة على تحقيق الالتقائية بين المرجعيات الوطنية والخصوصيات المحلية.
الخلاصة والدروس المستفادة	من الدروس المستفادة ضرورة تجسيد الدور الفعال للمجتمع المدني والعمل وفق منهجية تشاركية لتحقيق الالتقائية بين الفاعلين وتبني سياسات محلية دامجة. كما أن تعزيز آليات التشاور بين الفاعلين العموميين والمجتمع المدني يعد أمرا أساسيا لإعمال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وضمان مشاركتهم الفعالة.

III. ممارسة فضلى تتعلق بتقديم عريضة لجماعة بني ملال من طرف جمعية الأثر الجماعي للشباب لتفعيل مشروع الولوجيات في إطار البرنامج الوطني مدن ولوجة.

ممارسة فضلى تتعلق بتقديم عريضة لجماعة بني ملال من طرف جمعية الأثر الجماعي للشباب لتفعيل مشروع الولوجيات في إطار البرنامج الوطني مدن ولوجة.	
الإطار والسياق	تأتي المبادرة في سياق ضعف إعمال الولوجيات داخل الفضاءات والمرافق الجماعية (مسالك، إدارات القرب، وسائل النقل، مداخل المرافق الخدماتية الأساسية، شبابيك، مراحيض، إشارات...) بجماعة بني ملال، بما يحد من تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقهم في الولوج للخدمات والمشاركة في الحياة العامة محليا، إذ اعتمدت جمعية الأثر الجماعي للشباب The collective ipmact of youth، آلية "العريضة" الموجهة إلى المجلس الجماعي كأداة ترافعية تشاركية لإدراج موضوع ولوجيات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن جدول أعمال المجلس وتتبع قرار/التزام رسمي بشأنه. اعتمدت الجمعية منظومة الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي التي تتيح للمواطنين والجمعيات تقديم عرائض وملتمسات وإشراك الساكنة في إعداد وتتبع السياسات العمومية المحلية، واستهدفت المجلس الجماعي باعتباره صاحب الاختصاص في تدبير مرافق القرب والتعمير والعمران والنقل، بالإضافة إلى انخراطه في البرنامج الوطني مدن ولوجة الذي تشرف عليه وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.
الهدف من الممارسة	الهدف العام توظيف آلية تشاركية قانونية لإدماج بعد الإعاقة في القرار العمومي المحلي، عبر نقل مطلب الولوجيات من مستوى التشخيص إلى التداول داخل المجلس، ثم الالتزام ببرمجة إجراءات وتدابير قابلة للتنفيذ. التغيير المنشود • إدراج الولوجيات كأولوية في برامج الجماعة (التجهيز، التهيئة، تأهيل المرافق). • اعتماد مبدأ "الولوج الشامل" في المشاريع الجديدة، ومعالجة الاختلالات في القائم منها. • تحسين تمثيلية ومشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة داخل النقاش العمومي المحلي.
الآلية التشاركية المستعملة	تم اختيار العريضة الموجهة إلى المجلس الجماعي ببني ملال، لأنها: • تمنح للموضوع صفة رسمية وتدخل الملف إلى جدول أعمال مؤسسة منتخبة. • تسهل الانتقال من "طلب اجتماعي" إلى "قرار /التزام" يمكن تتبعه. • قابلة للتوثيق والقياس (تواريخ الإيداع، المراسلات، التداول، المخرجات).
منهجية إدماج بعد الإعاقة	كيف تم الإدماج عبر مراحل الآلية؟ أ. **مرحلة التشخيص**

	• جرد عوائق الولوج (ملاحظات ميدانية، شهادات، صور، خرائط صغيرة للمناطق ذات الأولوية). • تحديد فضاءات ومرافق إدارية وعمومية للأشخاص في وضعية إعاقة (مقرات إدارية، شبابيك، مراكز صحية، فضاءات عمومية...). **ب. مرحلة الصياغة** • تحويل التشخيص إلى مطالب محددة: (تهيئة مداخل، منحدرات مطابقة، ممرات، تشوير، أولوية الولوج في المشاريع الجديدة...). • إدراج مبدأ التيسيرات المعقولة: حلول عملية غير مكلفة دائما، لكنها تحدث فرقا كبيرا. **د. مرحلة الإيداع والترافع المؤسساتي** • إيداع العريضة بشكل رسمي، ثم تتبع مآلها إلى أن تم إدراجها في جدول الأعمال داخل دورة فبراير 2024، وهو مكسب أساسي. **ج. مرحلة ما بعد التداول** • إعداد ملف موجز لأعضاء المجلس (خلفية، أرقام/حالات، مقترحات تنفيذية). • المطالبة بمخرجات قابلة للقياس: قرار/توصية/لجنة تتبع/برمجة. **ت. الولوجيات والتيسير المعقول داخل العملية نفسها** • تبسيط الوثائق (لغة واضحة، نقاط مختصرة). • تمكين المشاركة (دعوات، مواكبة للحضور، اختيار فضاءات اجتماعات ولوجة، وقت مناسب). • تمثيل الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الوفد الترافعي.
النتائج والأثر	• نتائج مباشرة (مؤسسية) إدراج موضوع الولوجيات رسميا ضمن جدول أعمال المجلس في دورة فبراير 2024، وقبول العريضة من طرف المجلس.، والشروع في تنفيذ التزامات الجماعة في إطار البرنامج الوطني مدن ولوجة. • نتائج متوسطة (على القرار العمومي) انتقال موضوع الإعاقة من "قضية جمعوية" إلى "ملف مدرج داخل التداول الجماعي" بما يسمح بفتح مسار: برمجة، تكليف مصالح، أو لجنة تتبع. • الأثر على المشاركة _ تقوية ثقة الأشخاص في وضعية إعاقة في جدوى المشاركة.

	_ رفع الوعي داخل المؤسسة المنتخبة بأن الولوجيات ليست "كمالية" بل شرط للمساواة في الاستفادة من الخدمات. ركزت المبادرة على إعطاء دفعة من خلال دور اليقظة الذي جسدته الجمعية صاحبة العريضة، إزاء تعثر تنفيذ بعض التزامات جماعة بني ملال في إطار البرنامج الوطني مدن ولوجة، رغم توفر الدعم المالي والمواكبة التقنية، وهو ما تم فعلا في إطار من التشاور والتوافق واستحضار المنفعة العامة.
التحديات	• ارتفاع سقف الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال الولوجيات. • محدودية الموارد المالية. • بطء المساطر والإجراءات الإدارية. • ضعف المعايير التقنية للولوجيات. • تمثيل حقيقي للأشخاص في وضعية إعاقة. • ضرورة تنظيم ومأسسة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى الجماعة.
قابلية نقل التجربة وتحويلها	قابلة للتكرار في جماعات أخرى أو في قطاعات أخرى (الصحة، التعليم، النقل...) بشرط: • وجود جمعية/ائتلاف قادر على التشخيص والترافع، ولعب دور اليقظة. • حد أدنى من الانفتاح المؤسساتي لاستقبال العرائض وتفعيلها. • تحويل العريضة إلى مسار تتبع (مؤشرات، آجال، اجتماعات دورية).
الخلاصة والدروس المستفادة	• أهمية اليقظة المدنية في إحداث التغييرات الإيجابية. • أهمية التشبيك والتنسيق ما بين الجمعيات. • حضور أصحاب القضية له تأثير خاص. • العريضة ليست نهاية المسار، بل بداية مسار مؤسساتي أساسه التتبع والبرمجة. • الإعاقة تعني الجميع: مبادرة تم قيادتها من طرف جمعية غير متخصصة في الإعاقة. • تكريس البعد العرضاني للإعاقة في عمل الجمعيات.

IV. الممارسة الفضلى المتعلقة بتقديم عريضة لاعتماد لغة الإشارة من طرف جماعة طنجة

الممارسة الفضلى المتعلقة بتقديم عريضة لاعتماد لغة الإشارة من طرف جماعة طنجة	
الإطار والسياق	تندرج هذه الممارسة في سياق ترابي يتميز بضعف إدماج قضايا الأشخاص الصم في السياسات والبرامج المحلية بمدينة طنجة، رغم وجود إطار قانوني وطني يؤكد على الحق في المشاركة المواطنة والولوج المنصف للخدمات العمومية. تعاني هذه الفئة من صعوبات بنيوية في الولوج إلى المعلومات والخدمات العمومية، خاصة بسبب غياب وسائل التواصل الملائمة، وعلى رأسها لغة الإشارة، وضعف إلمام المسؤولين والموظفين العموميين بخصوصيات الإعاقة السمعية. اعتمدت جمعية التواصل للصم بطنجة، آلية **العريضة** كآلية تشاركية منصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، باعتبارها أداة ديمقراطية تمكن المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني من اقتراح مطالب وتوصيات لإدماجها في برنامج عمل الجماعة. وترتكز هذه الممارسة على مرجعيات قانونية ومؤسساتية، من ضمنها الدستور المغربي، والقانون التنظيمي للجماعات، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
الهدف من الممارسة	يتمثل الهدف العام من توظيف هذه الآلية التشاركية في المساهمة في تحسين ولوج الأشخاص الصم إلى الخدمات العمومية المحلية، عبر إدماج حقوقهم وحاجياتهم في السياسات والبرامج الترابية لجماعة طنجة. أما التغيير المنشود، فيتجلى في الانتقال من مقاربة إحسانية أو خدماتية محدودة إلى مقاربة حقوقية دامجة، تجعل من مشاركة الأشخاص الصم في تدبير الشأن المحلي حقا فعليا وممارسة مؤسساتية مستدامة.
الآلية التشاركية المستعملة	تم اعتماد آلية **العريضة الموجهة إلى مجلس جماعة طنجة** باعتبارها أداة رسمية للتأثير على القرار العمومي المحلي، ولقدرتها على إحداث نقاش داخل المؤسسة المنتخبة حول قضايا الإعاقة السمعية. وقع اختيار هذه الآلية لكونها تتيح للجمعيات والأشخاص في وضعية إعاقة التعبير الجماعي عن مطالبهم ضمن مسار قانوني واضح. وشهدت هذه الآلية مشاركة فعلية للأشخاص الصم، خاصة الشباب من الجنسين، من خلال مساهمتهم في بلورة المطالب وتتبع مسار العريضة، بدعم من الترجمة إلى لغة الإشارة.
منهجية إدماج بعد الإعاقة	تم إدماج بعد الإعاقة في مختلف مراحل الآلية التشاركية، بدءا من مرحلة التشخيص، مرورا بصياغة العريضة والمذكرة التوضيحية، وصولا إلى التتبع والترافع. تم ضمان الولوجيات عبر اعتماد الترجمة الفورية إلى لغة الإشارة في جميع الأنشطة التكوينية واللقاءات، واستخدام وسائل رقمية مثل غوغل ميت لتمكين الأشخاص الصم من تتبع أشغال الحكامة المحلية.

	توزعت الأدوار بين الجمعية حاملة المشروع، والجمعيات الشريكة في لجنة تتبع العرائض، والفاعل الداعم الخبير في مجال الترافع، إضافة إلى انفتاح مجلس الجماعة على هذه الدينامية.
النتائج والأثر	أسفرت الممارسة عن رفع مستوى وعي عدد من المنتخبين والفاعلين المحليين بقضايا الأشخاص الصم، وتعزيز حضور موضوع الإعاقة السمعية ضمن النقاش العمومي المحلي. تم إيداع عريضة مرفقة بمذكرة توضيحية لدى مجلس جماعة طنجة، وقبولها كمدخل لإدماج حقوق الصم في برنامج عمل الجماعة. أما على مستوى الأثر، فقد ساهمت الممارسة في توسيع مجال المشاركة المواطنة للأشخاص الصم، وتمكينهم من تتبع الشأن المحلي، والانتقال من وضعية المتلقي للخدمات إلى فاعل في العملية التشاركية.
عوامل النجاح	من أبرز عوامل نجاح هذه الممارسة اعتماد المقاربة الحقوقية، والمواكبة التقنية القريبة من طرف فاعل خبير في مجال الترافع، إضافة إلى الانخراط الفعلي للأشخاص الصم في جميع مراحل المشروع. كما ساهم العمل التشاركي بين الجمعيات، وإحداث لجنة مشتركة لتتبع العرائض، في تعزيز فعالية الترافع واستمراريته.
التحديات	• غياب مغربة وتوحيد لغة الإشارة بالمغرب (ترسيم). • تأثير جائحة كورونا، وضعف التجربة السابقة للجمعية في مجال الترافع، إضافة إلى محدودية التنسيق المسبق مع بعض الفاعلين المؤسساتيين. • تم التعامل مع هذه التحديات عبر التكوين وبناء القدرات، واعتماد الوسائل الرقمية، وتطوير التعلم بالممارسة. • عدم تنفيذ العريضة (متابعة متأخرة نسبيا).
قابلية نقل التجربة وتحويلها	تتوفر هذه الممارسة على قابلية كبيرة للتكرار والتوسيع على مستوى مدينة طنجة أو في جماعات ترابية أخرى، شريطة توفر إرادة مؤسساتية، ودعم تقني، وإشراك فعلي للأشخاص في وضعية إعاقة.
الخلاصة والدروس المستفادة	تؤكد هذه الممارسة أن توظيف آليات الديمقراطية التشاركية، متى اقترن بمقاربة حقوقية دامجة، يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لإدماج بعد الإعاقة في السياسات العمومية المحلية. ومن أبرز الدروس المستفادة أهمية المزاوجة بين العمل الخدماتي والترافع، وأهمية بناء القدرات، وضمان مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة كفاعلين أساسيين لا كمستفيدين فقط.

	وتوصي الممارسة بتعزيز التكوين في مجال الترافع، وتوسيع استخدام لغة الإشارة داخل الجماعات الترابية، ومأسسة آليات التتبع والتقييم لضمان ديمقراطية تشاركية دامجة ومستدامة. طرح مسألة الاعتراف بالخصوصية اللغوية والثقافية للأشخاص الصم، من خلال المطالبة بإدراج لغة الإشارة في عمل وخدمات المجلس.

٧. مأسسة فضاء تشاوري حول الإعاقة كمدخل لإدماج الولوجيات في السياسات الترابية بمدينة طنجة

مأسسة فضاء تشاوري حول الإعاقة كمدخل لإدماج الولوجيات في السياسات الترابية بمدينة طنجة	
الإطار والسياق	تأتي هذه الممارسة في سياق تعرف فيه مدينة طنجة توسعا عمرانيا وانطلاق عدة مشاريع تنموية واقتصادية وسياحية، دون استحضار منهجي لبعد الإعاقة في التخطيط والتنفيذ، مما نتج عنه وجود فضاءات ومرافق غير ولوجة وغير دامجة. وقد ساهم هذا الوضع في إقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة من الاستفادة المتكافئة من الخدمات العمومية، ومن المشاركة الفعلية في تدبير الشأن المحلي. أمام هذا الواقع، برزت الحاجة إلى إرساء آلية تشاركية ممأسسة تعنى بإدماج بعد الإعاقة في السياسات العمومية المحلية، انطلاقا من المرجعيات الدستورية، والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع استثمار موقع المجتمع المدني داخل الهيئات الاستشارية المحلية، حيث تبلورت المبادرة من طرف اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بولاية طنجة، بتنسيق مع جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، على غرار تجربتها السابقة.
الهدف من الممارسة	تروم هذه الممارسة المساهمة في إرساء نموذج ديمقراطية تشاركية دامجة، من خلال مأسسة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة وجمعياتهم في إعداد وتخطيط وتتبع السياسات الترابية. ويتمثل التغيير المنشود في الانتقال من تدخلات ظرفية أو مبادرات معزولة، إلى اعتماد مقاربة مؤسساتية تجعل إدماج بعد الإعاقة، خاصة الولوجيات، مكونا بنيويا في البرامج والمشاريع المحلية.
الآلية التشاركية المستعملة	تم اعتماد **الفضاء التشاوري حول الإعاقة** كآلية تشاركية بمدينة طنجة، يضم منتخبين، ومصالح خارجية، ومؤسسات عمومية، وجمعيات المجتمع المدني. وقع اختيار هذه الآلية لكونها تتيح حوارا منتظما وممأسسا حول السياسات المحلية، وتمكن من إدراج قضايا الإعاقة ضمن مسارات التخطيط والتنفيذ والتقييم. وقد شارك الأشخاص في وضعية إعاقة، عبر جمعياتهم، في بلورة تصور الفضاء، وفي صياغة ميثاقه، وخطة عمله.
منهجية إدماج بعد الإعاقة	تم إدماج بعد الإعاقة بشكل عرضاني في مختلف مراحل المشروع، بدءا من التشخيص الذي كشف عن غياب الولوجيات في عدد من المشاريع، مرورا ببناء قدرات الفاعلين، وصولا إلى الترافع من أجل إحداث الفضاء التشاوري. اعتمدت المنهجية على تقوية المعارف العلمية حول الولوجيات، وربطها بمبادئ الالتقائية، وضمان مشاركة جمعيات الإعاقة في النقاشات التقنية المتعلقة بالتهيئة والبنيات التحتية. كما تم توزيع الأدوار بين الاتحاد كفاعل مدني منسق، والجماعة كشريك مؤسساتي، وباقي الفاعلين العموميين كشركاء في التنفيذ.

النتائج والأثر	مكنت الممارسة من تعبئة وتكوين عدد مهم من المنتخبين، والفاعلين المؤسساتيين، والجمعيات، حول الإدماج المنهجي لبعد الإعاقة في السياسات المحلية. كما أسفرت عن إحداث فضاء تشاوري حول الإعاقة، ووضع استراتيجية وخطة عمل له، والتوقيع الرمزي على ميثاقه من طرف ثمانية فاعلين مؤسساتيين، في أفق مأسسته القانونية. وعلى مستوى الأثر، ساهمت التجربة في إدراج معايير الولوجيات في عدد من مشاريع التهيئة، وتعزيز حضور قضايا الإعاقة في النقاش العمومي المحلي، وتقوية موقع المجتمع المدني كقوة اقتراحية وشريكة في القرار.
عوامل النجاح	تراكم التجربة الترافعية للاتحاد، وبناء علاقات ثقة مع مجلس الجماعة، واعتماد مقاربة تشاركية متعددة الفاعلين. الاستفادة من تجربة جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، ومن مواكبتها للاتحاد. كما ساهم الربط بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية، والعمل وفق منطق الالتقائية، في تجاوز منطق التنافس بين السياسي والجمعوي، وتعزيز التعاون حول أهداف مشتركة. انفتاح الفاعلين الترابيين، التطور العمراني لمدينة طنجة.
التحديات	واجهت الممارسة تحديات مرتبطة بالسياق السياسي المحلي، وتخوف بعض الفاعلين من إحداث آلية تشاركية مؤثرة، إضافة إلى تأثير جائحة كوفيد 19 التي عطلت مسار الهيكلة القانونية للفضاء.
قابلية نقل التجربة وتحويلها	تتوفر هذه الممارسة على قابلية كبيرة للتكرار في جماعات ترابية أخرى، خاصة في المدن الكبرى، شريطة توفر إرادة سياسية، وانخراط فعلي للمجتمع المدني، وخبرة في مجال الولوجيات والترافع. كما يمكن توسيعها لتشمل مجالات قطاعية أخرى، مثل التعليم، والنقل، والثقافة، ضمن نفس الفضاء التشاوري.
الخلاصة والدروس المستفادة	تؤكد هذه التجربة أن مأسسة الفضاءات التشاورية تشكل مدخلا أساسيا لإدماج بعد الإعاقة في السياسات العمومية الترابية، وأن العمل الترافعي يصبح أكثر نجاعة حين يستند إلى شراكات مؤسساتية وثقة متبادلة.

VI. ممارسة تتعلق بالدمج العرضاني لبعد الإعاقة في برامج وسياسات جماعة آيت يوسف وعلي بإقليم الحسيمة

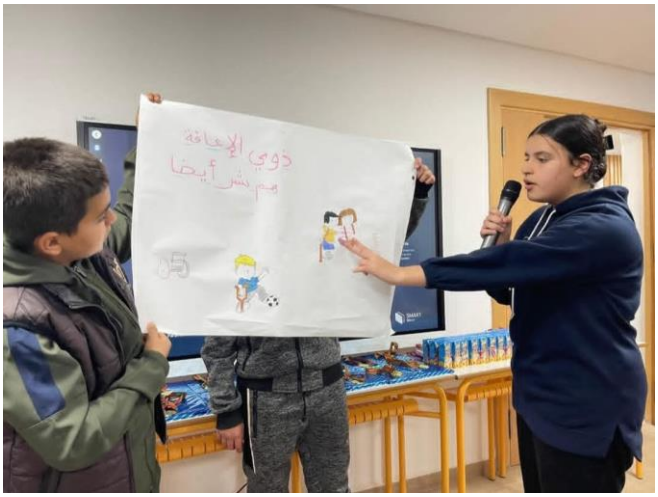

ممارسة تتعلق بالدمج العرضاني لبعد الإعاقة في برنامج عمل جماعة آيت يوسف وعلي بإقليم الحسيمة	
الإطار والسياق	يعتبر الاهتمام بموضوع الإعاقة تجربة حديثة على مستوى جماعة آيت يوسف وعلي، إذ انطلقت عمليا خلال ولاية المجلس الجماعي الحالي، وذلك خلال إعداد برنامج عمل الجماعة، ووالعمل على تضمينه لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. إذ قامت الجماعة باتخاذ تدابير تهدف إلى الاستجابة لبعض حاجيات هذه الفئة، وتبنت رؤية لإدماجهم ومشاركتهم في سيرورة تنمية مجالها. وذلك عبر برمجة مجموعة من الأنشطة والمشاريع بناء على تشخيص استثمر فيه جهد مشترك متمثل في تنظيم مشاورات مع مختلف المتدخلين (بعض جمعيات المجتمع المدني، الساكنة، المصالح الخارجية ذات الصلة...).
الهدف من الممارسة	الإدماج العرضاني لبعد الإعاقة في برنامج عمل الجماعة، لإحداث تغييرات إيجابية في وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة أبناء وبنات جماعة آيت يوسف وعلي.
الآلية التشاركية المستعملة	اعتماد آلية التخطيط الاستراتيجي والبرمجة من خلال: • برنامج عمل الجماعة الترابية كآلية للإشراك والتشاور. • برنامج التعاون الدولي. • برنامج الانفتاح.
منهجية إدماج بعد الإعاقة	اعتمدت جماعة آيت يوسف وعلي آليات مختلفة لدمج بعد الإعاقة في برنامج عملها، من بينها: ✓ تمثيلية الأشخاص ذوي الإعاقة في هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع كآلية استشارية مؤسساتية منصوصا عليها قانونا (رئيسة الهيئة امرأة في وضعية إعاقة). ✓ تخصيص محور خاص بقضايا الإعاقة خلال اللقاءات التشاورية المتعلقة بإعداد برنامج عمل الجماعة. ✓ إشراك الأشخاص في وضعية إعاقة والمنظمات المهتمة خلال اللقاءات التشاورية المتعلقة بإعداد برنامج العمل. ✓ إدراج بعد الإعاقة في الرؤية الاستراتيجية للمجلس، في المشاريع، وفي منظومة التتبع والتقييم. ✓ إدراج بعد الإعاقة في برنامج انفتاح الذي يهدف إلى مأسسة مبادئ الانفتاح والشفافية على المستوى الترابي (في إطار عضوية الجماعة في الشبكة المغربية للجماعات المنفتحة). إدراج بعد الإعاقة في برنامج التعاون الدولي الجماعاتي المغربي-البلجيكي بتنظيم أنشطة تحسيسية خدماتية، وإدراج الإعاقة في خطة العمل الاجتماعي الخاصة بالجماعة.

النتائج والأثر	✓ برمجة مشاريع وأنشطة تتعلق بالإعاقة في إطار محور استراتيجي تحت عنوان " الخدمات الاجتماعية وتثمين العنصر البشري"، وكان من أبرزها (الأنشطة والمشاريع) : خلق خلية للاستقبال والتوجيه، تنظيم قافلة طبية وشبه طبية وتحسيسية سنوية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم وعامة الساكنة، دعم البرنامج الوطني للتربية الدامجة، إجراء تشخيص أولي/ مسح حول الإعاقة بتراب الجماعة، إذكاء الوعي بالحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة، خلق مركز مندمج للأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز الولوجيات إلى المرافق والفضاءات العامة. ✓ ارتفاع منسوب الوعي بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة لدى الساكنة وفعاليات الجماعة. ✓ توفر خبرة ومعرفة أولية لدى أطر الجماعة ومجلسها في مجال الإعاقة. ✓ شبكة علاقات داعمة مع المنظمات المتخصصة، خاصة جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.
عوامل النجاح	• إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع كآلية تشاورية رسمية ينص عليها القانون، وإسناد رئاستها لفاعلة في وضعية إعاقة وذات خبرة في مجال الإعاقة. • كون رئيس الجماعة شخص في وضعية إعاقة وله وهي متقد بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة. • وجود خبير في مجال الإعاقة ضمن الفريق الذي أشرف على إعداد برنامج عمل الجماعة. • علاقات التعاون الجيدة ما بين الجماعة ومنظمات المجتمع المدني النشيطة في مجال قضايا النساء، التنمية، الطفولة.. • اتفاقية تعاون مستدام ما بين الجماعة وجمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب. • وجود فريق إداري بحس حقوقي واجتماعي. • توفر فرص الاستفادة من التعاون الدولي.
التحديات	• خصوصية المجال القروي وأثره على تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. • غياب جمعية متخصصة في نطاق تراب الجماعة. • محدودية الموارد البشرية أمام ثقل المهام والمسؤوليات. • قلة الموارد المالية.

قابلية نقل التجربة وتحويلها	تجربة قابلة للنقل والتحويل خاصة بالنسبة للجماعات في المجال القروي.
الخلاصة والدروس المستفادة	• برنامج عمل الجماعة يشكل فرصة للإشراك والتعبئة ودمج قضايا الإعاقة في سياسات وبرامج الجماعة. • الشراكة مع الجمعيات المتخصصة رافعة أساسية لدمج بعد الإعاقة في برنامج عمل الجماعة. • التعاون الدولي اللامركزي فرصة لتمويل التزامات الجماعة بشأن قضايا الإعاقة. • الديمقراطية التمثيلية تشكل رافعة لدمج بعد الإعاقة في السياسات والبرامج الترابية (رئاسة الجماعة من طرف شخص في وضعية إعاقة ملتزم).

VII. ممارسة فضلى تتعلق بإدماج بعد الإعاقة في السياسة الترابية لجماعة وزان

ممارسة فضلى تتعلق بإدماج بعد الإعاقة في السياسة الترابية لجماعة وزان	
الإطار والسياق	جاءت هذه التجربة في سياق محلي يتسم بضعف إدماج بعد الإعاقة في السياسات الترابية المحلية، واستمرار هيمنة المقاربة الإحسانية في التعاطي مع قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة. كما تميز السياق بتشتت المبادرات المرتبطة بالترافع حول حقوق هذه الفئة، وضعف امتلاك الفاعلين الجمعويين لآليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، مثل العرائض وآليات الحوار والتشاور. في هذا الإطار، أطلقت جمعية أجيال للتنمية بمقريصات مشروعا يهدف إلى تعزيز قدرات الجمعيات المحلية في مجال الترافع والتشبيك، وتشجيعها على توظيف الآليات التشاركية للتأثير في السياسات الترابية. تم تنفيذ المشروع بدعم ومواكبة من جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، مع تركيز التدخل على المجال الترابي لجماعة وزان. وقد شكل المشروع فرصة لتجميع الفاعلين المحليين حول هدف مشترك يتمثل في إدماج بعد الإعاقة في السياسات المحلية، عبر مسار تشاركي جمع بين المجتمع المدني والجماعة الترابية والمصالح الخارجية.
الهدف من الممارسة	**الهدف العام** إدماج بعد الإعاقة في السياسة الترابية المحلية لجماعة وزان من خلال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وتعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال الترافع والتشبيك. **الأهداف الخاصة** • تقوية قدرات الجمعيات المهتمة بالإعاقة في مجال التشبيك والترافع وصياغة العرائض. • تأسيس شبكة جمعوية إقليمية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. • إعداد وإيداع عريضة لدى مجلس جماعة وزان تدعو إلى إدماج بعد الإعاقة في السياسات المحلية. • إحداث آلية للحوار والتشاور داخل جماعة وزان تعنى بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والولوجيات.
الآلية التشاركية المستعملة	اعتمدت التجربة على آليتين رئيسيتين من آليات الديمقراطية التشاركية:

	العرائض تم إعداد عريضة جماعية من طرف الجمعيات المنخرطة في المشروع، تدعو إلى إدماج بعد الإعاقة في السياسات المحلية وإحداث آلية للحوار والتشاور حول قضايا الإعاقة والولوجيات. وقد تم إيداع هذه العريضة لدى مجلس جماعة وزان بعد إعدادها بشكل تشاركي بين الجمعيات. **آلية للحوار والتشاور** استجابة للعريضة، قام مجلس جماعة وزان بإحداث آلية للحوار والتشاور تعنى بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك خلال الجلسة الثانية لدورة فبراير 2021 (19 فبراير 2021). وتهدف هذه الآلية إلى توفير فضاء مؤسساتي للتقاسم والتشاور بين الجماعة والفاعلين المعنيين بموضوع الإعاقة، بما يعزز التقائية المبادرات والبرامج.
منهجية إدماج بعد الإعاقة	اعتمد المشروع مقاربة منهجية تقوم على ثلاث مراحل رئيسية: 1. **التشخيص وتحديد الحاجيات** تم في مرحلة إعداد المشروع التواصل مع عينة من الجمعيات المهتمة بالإعاقة، إضافة إلى مختلف المتدخلين المحليين (الجماعات الترابية، المصالح الخارجية، جمعيات المجتمع المدني)، بهدف تحديد حاجيات تقوية القدرات والاتفاق على مجالات التدخل. 2. **بناء القدرات والتأطير التشاركي** تم تنظيم ندوتين وورشتين حضوريتين مكنتا الجمعيات المشاركة من اكتساب معارف ومهارات في عدة مجالات، منها: • حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والمرجعيات القانونية المؤطرة لها. • الولوجيات والمعايير التقنية المرتبطة بها. • الترافع وأساليبه، آليات الديمقراطية التشاركية وخاصة العرائض، التشبيك وصياغة المواثيق. وقد ساهمت هذه الأنشطة في رفع وعي الفاعلين بأهمية التنمية الدامجة وضرورة إدماج بعد الإعاقة في السياسات الترابية.

	3. التفعيل العملي والتأثير في القرار المحلي على المستوى العملي، تعاونت الجمعيات المنخرطة في المشروع لإعداد عريضة موجهة إلى مجلس جماعة وزان، تدعو إلى اعتماد مقاربة دامجة في السياسات المحلية. وقد أفضى هذا المسار التشاركي إلى إحداث آلية للحوار والتشاور داخل الجماعة.
النتائج والأثر	النتائج المؤسسية • تأسيس شبكة جمعوية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بإقليم وزان. • إحداث آلية للحوار والتشاور داخل جماعة وزان تعنى بقضايا الإعاقة والولوجيات. • تعزيز التعاون والتنسيق بين الفاعلين المحليين في مجال الإعاقة. الأثر على السياسات المحلية • تبني مجلس جماعة وزان لبعد الإعاقة في توجهاته السياسية المحلية بعد المصادقة على العريضة. • إدماج موضوع الولوجيات وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن النقاش السياسي المحلي. الأثر المجتمعي • ارتفاع مستوى وعي الفاعلين المحليين بقضايا الإعاقة. • تحول تدريجي في النظرة إلى الأشخاص في وضعية إعاقة من مقاربة إحسانية إلى مقاربة حقوقية دامجة. • تعزيز ثقافة التشبيك والعمل الجماعي بين الجمعيات.
عوامل النجاح	• انخراط المجتمع المدني المحلي في دينامية تشاركية حول موضوع الإعاقة. • اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد المشروع وتنفيذه. • تقوية قدرات الجمعيات في مجال الترافع وآليات الديمقراطية التشاركية. • انفتاح مجلس جماعة وزان على التعاون مع المجتمع المدني.
التحديات	• ضعف المعطيات الإحصائية الدقيقة حول الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى المحلي. • محدودية خبرة بعض الجمعيات في مجال الترافع والسياسات العمومية. • تأثير الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 على الجدولة الزمنية للمشروع.

قابلية نقل التجربة وتحويلها	تعتبر هذه التجربة قابلة للتكرار في جماعات ترابية أخرى، شريطة توفر: • مجتمع مدني محلي منخرط في قضايا الإعاقة. • دعم تقني من جمعيات متخصصة في مجال الإعاقة. • انفتاح الجماعات الترابية على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية. • اعتماد مقاربة تشاركية في بناء قدرات الفاعلين المحليين. وقد أظهرت التجربة أن الجمعيات التنموية المحلية، حتى وإن لم تكن متخصصة في قضايا الإعاقة، يمكنها لعب دور محوري في تعزيز التنمية الدامجة إذا توفرت لها المواكبة التقنية والتأطير المناسب.
الخلاصة والدروس المستفادة	• أهمية التشبيك بين فعاليات المجتمع المدني. • بناء القدرات يساهم في تحقيق النتائج المنتظرة بنجاعة عالية.

VIII. ممارسة فضلى تتعلق بتقديم عريضة لإدماج بعد الإعاقة في مساطر وإجراءات الترخيص/ البناء والتعمير بمدينة القصر الكبير

VIII. ممارسة فضلى تتعلق بتقديم عريضة لإدماج بعد الإعاقة في مساطروإجراءات الترخيص/ البناء والتعمير بمدينة القصر الكبير	
الإطاروالسياق	جاءت هذه التجربة في سياق محلي يتسم بضعف إدماج بعد الإعاقة في السياسات الترابية بمدينة القصر الكبير، وغياب واضح لهذا البعد في برنامج عمل الجماعة وفي مداولات المجلس الجماعي. كما لوحظ ضعف ملموس في موضوع الولوجيات داخل الفضاء الحضري، إضافة إلى غياب مراكز متخصصة تقدم خدمات طبية أو سوسيو-اقتصادية للأشخاص في وضعية إعاقة، فضلا عن محدودية المبادرات الرسمية الرامية إلى إدماجهم الاقتصادي أو المهني. في هذا السياق، أطلقت جمعية أمل للأطفال ذوي صعوبات في التعلم بالقصر الكبير مبادرة ترافعية تهدف إلى إدماج بعد الإعاقة في الوثائق المؤطرة للتعمير ومساطر منح رخص البناء، وذلك عبر توظيف آليات الديمقراطية التشاركية، خاصة آلية العرائض. وقد استندت المبادرة إلى دينامية تشبيك سابقة بين عدد من الجمعيات المحلية التي تنشط في مجالات مختلفة، حيث تم فتح نقاش جماعي حول واقع الأشخاص في وضعية إعاقة بالمدينة، خاصة ما يتعلق بغياب الولوجيات، قبل أن يتم الاتفاق على استثمار فرصة نداء المشاريع الذي أطلقته جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب للترافع حول هذا الموضوع.
الهدف من الممارسة	**الهدف العام** المساهمة في النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الترافع من أجل إدماج بعد الإعاقة، وخاصة الولوجيات، في مساطر وإجراءات البناء والتعمير بمدينة القصر الكبير. **الأهداف الخاصة** • تقوية قدرات المجتمع المدني المحلي في مجال آليات الديمقراطية التشاركية، وخاصة العرائض. • حشد الدعم المدني والإعلامي والمؤسساتي للعريضة المتعلقة بإدماج بعد الإعاقة في مساطر البناء والتعمير. • تعزيز العمل الجماعي بين الجمعيات المحلية للدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

الآلية التشاركية المستعملة	اعتمدت التجربة أساسا على **آلية العريضة** باعتبارها إحدى أدوات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الإطار القانوني المغربي. وقد تم إعداد عريضة تدعو إلى تفعيل إدماج بعد الإعاقة في مساطر وإجراءات البناء والتعمير، مع التركيز على احترام معايير الولوجيات في البنايات والمنشآت والفضاءات العامة. تميزت هذه العملية بمسار ترافع متكامل شمل: • إيداع العريضة لدى مكتب ضبط المجلس الجماعي. • عقد لقاءات مع أعضاء المجلس من الأغلبية والمعارضة. • التواصل مع اللجنة المكلفة بافتحاص العريضة. • حضور جلسة المجلس التي تم خلالها اعتماد العريضة. كما تم خلال مسار الترافع التواصل مع مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع البناء والتعمير، وشرح مضامين العريضة والأسس القانونية التي استندت إليها.
منهجية إدماج بعد الإعاقة	اعتمد المشروع مقاربة تشاركية ترتكز على ثلاث مراحل أساسية: **1. التشخيص وتحديد الإشكالية** انطلق المشروع من نقاش موسع بين الجمعيات المحلية حول واقع الأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة القصر الكبير، حيث تم تشخيص ضعف الولوجيات كأحد أبرز العوائق التي تحول دون المشاركة الاجتماعية الكاملة لهذه الفئة. **2. بناء القدرات والتأطير التشاركي** تم تنظيم مجموعة من الورشات الحضورية لفائدة المشاركين والمشاركات، ركزت على: • مرتكزات وآليات الديمقراطية التشاركية، خاصة العرائض والملتمسات. • المرجعيات القانونية المنظمة لهذه الآليات بالمغرب. • تقنيات الترافع ومراحله. • حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة الحق في مدينة ولوجة. كما نظمت سلسلة من اللقاءات مع فاعلين مختلفين من أجل التعريف بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز الدعم للعريضة. **3. التفعيل العملي والترافع** تم خلال هذه المرحلة تفعيل المكتسبات المعرفية والمهارية من خلال:

	• إعداد العريضة بشكل تشاركي. • تنظيم لقاءات مع المنتخبين والفاعلين المعنيين. • الترافع من أجل اعتماد العريضة داخل المجلس الجماعي. وقد ساهمت اللقاءات المفتوحة التي كان يحتضنها مقر الجمعية في تعزيز تبادل الخبرات بين المشاركين وتطبيق المهارات المكتسبة خلال التكوينات.
النتائج والأثر	**النتائج المؤسسية** • اعتماد العريضة من طرف المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير خلال دورة 07 مارس 2020. • تشكيل لجنة لمراقبة المشاريع الجديدة والتأكد من احترامها لقانون الولوجيات والمعايير القانونية المرتبطة به. • إحداث دينامية تشبيك بين جمعيات المجتمع المدني حول قضايا الإعاقة. **الأثر على السياسات المحلية** • إدماج موضوع الولوجيات في النقاش المرتبط بالبناء والتعمير داخل المدينة. • التزام المجلس الجماعي بمراعاة قانون الولوجيات في مساطر البناء. **الأثر المجتمعي** • رفع وعي الفاعلين المحليين بحق الأشخاص في وضعية إعاقة في الولوج إلى الفضاءات العامة. • تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التأثير على القرارات المحلية. • توسيع دائرة الفاعلين المنخرطين في الدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.
عوامل النجاح	• دينامية تشبيك قوية بين جمعيات المجتمع المدني بالمدينة. • اعتماد آلية قانونية واضحة للترافع (العريضة). • انخراط عدد من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في النقاش حول الولوجيات. • الجمع بين الترافع الموجه لصناع القرار والتواصل مع الفاعلين المعنيين بقطاع البناء والتعمير.
التحديات	• محدودية الخبرة السابقة لبعض الفاعلين المحليين في مجال آليات الديمقراطية التشاركية.

	• الحاجة إلى ضمان التطبيق الفعلي لقانون الولوجيات في المشاريع العمرانية الجديدة. • ضرورة استمرار التنسيق بين مختلف الفاعلين للحفاظ على مكتسبات التجربة.
قابلية نقل التجربة وتحويلها	تعد هذه التجربة قابلة للتكرار في جماعات ترابية أخرى، خاصة تلك التي تعاني من ضعف إدماج الولوجيات في السياسات العمرانية، وذلك شريطة توفر: • مجتمع مدني منظم ومنخرط في قضايا الإعاقة. • استخدام آليات الديمقراطية التشاركية كوسيلة للتأثير في القرار المحلي. • بناء شراكات مع الفاعلين المعنيين بقطاع البناء والتعمير. وقد أبرزت التجربة أن الترافع حول الولوجيات يمكن أن يشكل مدخلا عمليا لإدماج بعد الإعاقة في السياسات الحضرية وتحسين جودة الحياة بالنسبة لجميع سكان المدينة.
الخلاصة والدروس المستفادة	• نجاح الترافع حول الإعاقة يرتبط بقوة التشبيك والتنسيق بين الفاعلين. • آليات الديمقراطية التشاركية الترابية تشكل مدخلا فعالا لإدماج قضايا الإعاقة في السياسات المحلية.

IX. الممارسة الفضلى المتعلقة بخلق دينامية وطنية لتقوية القدرات والتر افع في مجال الإعاقة.

الممارسة الفضلى المتعلقة بخلق دينامية وطنية لتقوية القدرات والتر افع في مجال الإعاقة	
الإطاروالسياق	في سياق وطني يتسم بتقدم الإطار الدستوري والقانوني المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، مقابل استمرار فجوة ملموسة على مستوى تفعيل هذه الحقوق، خاصة الحق في المشاركة المدنية والسياسية وصنع القرار العمومي الترابي، جاء مشروع "**اسمع صوتي**"**SEME3 SOUTI** – ، المنجز من طرف حركة بدائل مواطنة، ليشتغل على تعزيز المشاركة المدنية بشكل عام، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص في وضعية إعاقة، إلى جانب الشباب والنساء، باعتبارهم فئات تعاني من التهميش داخل مسارات صنع القرار. وقد تم تنزيل المشروع عبر عدد من الجهات والمدن، من بينها :**طنجة، تطوان، مرتيل، فاس، مكناس، بني ملال، خنيفرة، خريبكة، أزيلال، الدار البيضاء وسطات**، وهي مجالات ترابية تعرف تحديات حقيقية مرتبطة بالولوجيات والمشاركة المواطنة.
الهدف من الممارسة	يتمثل الهدف العام لهذه الممارسة في تعزيز المشاركة المدنية والسياسية للأشخاص في وضعية إعاقة داخل السياسات العمومية الترابية، عبر توظيف آليات الديمقراطية التشاركية كرافعة للتمكين والتأثير، وليس فقط كفضاءات استشارية شكلية. وعلى مستوى التغيير المنشود، تسعى الممارسة إلى: • الانتقال من مقاربة تعتبر الأشخاص في وضعية إعاقة مستفيدين سلبيين، إلى فاعلين مشاركين في صياغة القرار العمومي. • إدماج قضايا الإعاقة، وخاصة الولوجيات والمشاركة السياسية، ضمن أولويات الجماعات الترابية. • تعزيز قدرات الجمعيات التي تشتغل على الإعاقة أو تضم أشخاصا في وضعية إعاقة، من أجل استعمال آليات المشاركة المنصوص عليها قانونا.
الآلية التشاركية المستعملة	اعتمدت الممارسة على حزمة متكاملة من آليات الديمقراطية التشاركية، مع الحرص على إشراك الأشخاص في وضعية إعاقة داخلها، سواء بشكل مباشر أو عبر جمعيات تمثلهم. ومن أبرز هذه الآليات: • العرائض المحلية :تم إعداد عرائض محلية حول قضايا تهم الولوجيات، والخدمات، والمشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة. • الآراء الاستشارية :ساهمت جمعيات تضم أشخاصا في وضعية إعاقة في صياغة 11 رأيا استشاريا موجهًا للجماعات الترابية. • المذكرات الترافعية :من أصل 13 مذكرة، تم تخصيص 7 مذكرات ترافعية بشكل مباشر لقضايا حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. • اللقاءات التشاورية والمفتوحة :شارك أشخاص في وضعية إعاقة في لقاءات مع فاعلين مؤسساتيين، ومقاهي للحوار، وأيام دراسية جهوية ووطنية.

	وقد وقع اختيار هذه الآليات لكونها: • منصوصا عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية. • اهتمت ببناء القدرات. • بعد الدمج العرضاني للإعاقة. • تتيح مشاركة مباشرة ومنظمة للمواطنين. • قابلة للتكييف مع خصوصيات الإعاقة من حيث الولوج والتيسير.
منهجية إدماج بعد الإعاقة	اعتمدت الممارسة منهجية تدريجية لإدماج بعد الإعاقة داخل مختلف مراحل تفعيل الآليات التشاركية. فقد تم إدماج هذا البعد منذ مرحلة التشخيص، عبر إشراك جمعيات تعنى بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن 80جمعية مستفيدة من التشخيص التنظيمي. كما تم: • إدراج قضايا الإعاقة والولوجيات ضمن الحقيبة التدريبية الخاصة بالمشاركة المواطنة: (إعداد كتيب تثقيفي حول المشاركة السياسية العامة للأشخاص في وضعية إعاقة - وكتيب آخر تثقيفي حول الجماعات الدامجة). • تنظيم أنشطة قرب داخل مدن تعرف كثافة سكانية للأشخاص في وضعية إعاقة، مع اعتماد صيغ تواصلية مبسطة. • الاستفادة من 9 **لقاءات عن بعد (Zoom)** لتجاوز بعض الإكراهات المرتبطة بالتنقل. • توزيع الأدوار بين الجمعيات، والقيادات الترابية، والفاعلين المؤسساتيين، بما يضمن حضور صوت الأشخاص في وضعية إعاقة داخل النقاش العمومي.
النتائج والأثر	أسفرت الممارسة عن نتائج ملموسة على مستوى المشاركة المدنية للأشخاص في وضعية إعاقة، من أبرزها: • ارتفاع مستوى الوعي بالحقوق السياسية وآليات المشاركة لدى الأشخاص المشاركين. • انخراط أشخاص في وضعية إعاقة ضمن مبادرات ترافعية محلية وجهوية. • إدراج مطالب مرتبطة بالولوجيات والمشاركة السياسية ضمن مذكرات وعرائض موجهة للجماعات الترابية. أما على مستوى الأثر، فقد ساهمت الممارسة في: • تعزيز حضور قضايا الإعاقة داخل النقاشات الترابية. • تقوية قنوات الحوار والتشاور حول قضايا الإعاقة. • خلق تراكمات عملية تؤسس لمشاركة مستدامة للأشخاص في وضعية إعاقة.
عوامل النجاح	من بين أبرز عوامل نجاح هذه الممارسة:

	• وضوح المرجعية الحقوقية المؤطرة لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. • اعتماد مقاربة تشاركية متعددة الفاعلين. • العمل على مستوى القرب داخل مدن وجهات مختلفة. • الجمع بين التكوين، الترافع، والحوار المؤسساتي. • خبرة الجمعية المشرفة على المشروع.
التحديات	واجهت الممارسة عدة تحديات، من بينها: • استمرار ضعف الولوجيات في بعض الفضاءات العمومية. • محدودية تمثل بعض الفاعلين لدور الأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم. • تفاوت قدرات الجمعيات المحلية.
قابلية نقل التجربة وتحويلها	تعد هذه الممارسة قابلة للتكرار والتوسيع في مجالات ترابية أخرى، شريطة: • توفر إرادة مؤسساتية حقيقية. • إشراك جمعيات الأشخاص في وضعية إعاقة منذ مرحلة التخطيط. • ضمان الولوجيات والتيسير المعقول. • توفير مواكبة تقنية للجماعات الترابية.
الخلاصة والدروس المستفادة	• جمعية تنموية تنجح في دمج بعد الإعاقة مشروعها (تمرين وتعلم داخلي للجمعية). • تؤكد هذه الممارسة أن الديمقراطية التشاركية تشكل مدخلا فعليا لإدماج بعد الإعاقة في السياسات العمومية، شريطة تجاوز المقاربات الرمزية نحو مشاركة حقيقية.

الجزء الثالث: خلاصات تقاطعية وتوصيات عامة

I. خلاصات تقاطعية مستخلصة من مجموع الممارسات الفضلى

- **ترابط المشاركة بالعدالة الاجتماعية:**

تبرز الممارسات الفضلى الواردة في هذا الدليل أن إدماج بعد الإعاقة في السياسات العمومية والترابية لا يمكن اختزاله في حلول تقنية أو تدخلات ظرفية، بل هو مسار ديمقراطي متكامل، يقوم أساسا على توسيع قاعدة المشاركة، وإعادة الاعتبار لحق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال التأثير في القرارات التي تمس حياتهم اليومية... فالديمقراطية التشاركية، حين تفعل وفق مقاربة حقوقية دامجة، تتحول من مجرد آلية استشارية إلى رافعة فعلية لإنتاج سياسات أكثر عدالة وملاءمة للتنوع الإنساني.

- **تحدي التفعيل:**

كما تظهر هذه التجارب أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في إحداث الآليات التشاركية، بل في كيفية تفعيلها، وضمان تمثيليتها، واستمراريتها، وربط مخرجاتها بمسارات اتخاذ القرار، فغياب الولوجيات، أو ضعف المواكبة، أو التعامل الشكلي مع المشاركة، كلها عوامل تفرغ الديمقراطية التشاركية من بعدها التحويلي، وتعيد إنتاج الإقصاء بأشكال جديدة.

- **مركزية القيادة الذاتية للأشخاص في وضعية إعاقة**

تؤكد الممارسات الناجحة أن الاستثمار في قدرات الفاعلين المحليين، وبناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع المدني، وتعزيز القيادة الذاتية للأشخاص في وضعية إعاقة، يشكل مدخلا أساسيا للانتقال من منطق المطالبة إلى منطق الشراكة، شراكة لا تقوم على التمثيل الرمزي، بل على الاعتراف بالخبرة المعاشة كعنصر أساسي في تشخيص السياسات وصياغتها وتقييمها.

أظهرت جميع الممارسات أن الأثر يكون أعمق وأكثر استدامة عندما ينتقل الأشخاص في وضعية إعاقة من موقع الموضوع إلى موقع الفاعل، سواء عبر تحمل أدوار قيادية داخل المبادرات التشاركية، أو من خلال تمثيلهم المباشر داخل الهيئات التشاورية، فحضور الخبرة المعاشة يمنح المبادرات مشروعية اجتماعية وقوة اقتراحية حقيقية.

- **من المطالب الاجتماعية إلى الالتزامات المؤسساتية**

تشترك التجارب في كونها استعملت الآليات التشاركية (العرائض، الهيئات التشاورية، إعداد المخططات...) كآليات مؤسساتية قادرة على تحويل الشعور بالإقصاء والتجارب الشخصية مع التمييز بفعل العوائق

البيئية، إلى وعي، ثم إلى مطالب مؤطرة قانونا، وقابلة للإدراج في برامج العمل والوثائق التخطيطية، بدل بقائها في خانة الشكاوى وسلوك المظلومية والضحية.

- **أهمية التراكم والاستمرارية مقابل المبادرات الظرفية**

تؤكد الممارسات أن التغيير لا يتحقق عبر فعل تشاركي معزول، بل من خلال مسار تراكمي يجمع بين الترافع، وبناء التحالفات، وتوطيد الثقة وتتبع الالتزامات، فالمبادرات التي ارتبطت بدينامية مستمرة، وبشبكات جهوية أو وطنية، استطاعت الصمود أمام التباطؤ الإداري والتغير الدوري للمجالس المنتخبة.

- **دور الجماعات الترابية كفضاء استراتيجي للإدماج**

تظهر التجارب أن المستوى الترابي يشكل الحلقة الأكثر نجاعة لتفعيل إدماج بعد الإعاقة، بحكم قربه من المواطنات والمواطنين، وقدرته على تحويل التوصيات إلى إجراءات عملية (ولوجيات، خدمات، فضاءات تشاورية).

- **مركزية المعرفة والخبرة**

أكدت جل التجارب أن توفر المعرفة والخبرة لدى منظمات المجتمع المدني وبعض الفاعلين الترابيين الآخرين يؤلهم لتقديم الاستشارة، وأن منهجية البحث التطبيقي كفيلة بربط الممارسة بالمعرفة (تشخيص واقع الولوجيات، التخطيط الجماعي لدمج بعد الإعاقة، تشخيصات ميدانية حول وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة -حالة تطوان)

- **أهمية دور منظمات التعاون الدولي**

أكدت بعض التجارب أهمية التعاون الدولي في إنجاحها، لا على مستوى التمويل أو توفير الخبرة التقنية والانفتاح على التجارب المقارنة (التنمية الدامجة من المفهوم إلى الممارسة).

II.توصيات عامة لتعزيز نجاعة الممارسات التشاركية الدامجة

استنادا إلى هذه الملاحظات التقاطعية، يقترح هذا الكتيب مجموعة من التوصيات العملية، الموجهة لمختلف الفاعلين، قصد مأسسة إدماج بعد الإعاقة في الديمقراطية التشاركية:

1. توصيات موجهة للسلطات العمومية

- إدراج بعد الإعاقة في القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
- إدراج بعد الإعاقة في المرسوم التطبيقي المتعلق بإعداد برنامج العمل.
- إدراج بعد الإعاقة في دليل إعداد برنامج عمل الجماعة.
- إدراج بعد الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للجماعات الترابية المتعلقة بمواكبة الجماعات.
- تعزيز البعد الترابي للسياسات العمومية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة.
- تشجيع ودعم صياغة خطط عمل موضوعاتية حول الإعاقة (لدى الجماعات).

2. توصيات موجهة للجماعات الترابية

- إدماج بعد الإعاقة بشكل عرضاني في إحداث وتفعيل الهيئات الاستشارية للحوار والتشاور.
- ضمان تمثيلية فعلية ومنتظمة للأشخاص في وضعية إعاقة داخل هذه الهيئات، مع توفير التيسيرات المعقولة لمشاركتهم.
- إدراج مؤشرات خاصة بالإعاقة ضمن برامج عمل الجماعات.
- تنمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة.
- ميزنة بعد الإعاقة في إطار ميزانية الجماعة.
- تكليف أشخاص مورد بتتبع قضايا الإعاقة داخل الجماعة.
- خلق آليات مشاركة موضوعاتية متعلقة بالإعاقة حسب خصوصية كل جماعة على حدة.
- ترصيد وتوثيق تجاربها في مجال الإعاقة وتقاسمها.

3. توصيات موجهة لمنظمات المجتمع المدني

- توثيق تجارب الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والديمقراطية التشاركية وتقاسمها.

- وضع برامج وخطط لإذكاء الوعي بأهمية آليات الديمقراطية التشاركية في تعزيز دمج بعد الإعاقة في برامج الجماعات.
- تعزيز قدرات الأشخاص في وضعية إعاقة في مجالات الترافع، واستعمال الآليات الترابية للديمقراطية التشاركية ومواكبتهم في ذلك.
- الاستثمار في الإعلام والتواصل الرقمي كجزء لا يتجزأ من الفعل التشاركي.

للتواصل مع جمعية الحمامة البيضاء لحقوق
الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب:

+212 5399-93503 www.acbmaroc.org info@acbmaroc.org
Mellah El Bali No. 19, Medina, Tétouan, Maroc

لزيارة منصة EnableMe Maroc
منصة رقمية من أجل مستقبل أفضل للأشخـاص في وضعية إعاقة بالمغـــرب

SCAN ME

www.enableme.ma

لزيارة الموقع الرسمي للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

www.mcrpsc.gov.ma

لزيارة البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة

www.eparticipation.ma